

أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018) باستخدام

### نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

## The effect of indicators of good governance on economic growth in Algeria during the period (1998-2018) using the ARDL model

أحلام وفاء رماش<sup>1</sup>، سليمان زواري فرحات<sup>2</sup>

<sup>1</sup>المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية

المستدامة [ahlamwafa@centre-univ-mila.dz](mailto:ahlamwafa@centre-univ-mila.dz)

<sup>2</sup>المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية

المستدامة [slimane.zouari@centre-univ-mila.dz](mailto:slimane.zouari@centre-univ-mila.dz)

تاريخ النشر: 2021/04/25

تاريخ القبول: 2020/12./21

تاريخ الاستلام: 2020/11./13

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل بين مؤشر نوعية التنظيم، الفاعلية الحكومية والنمو الاقتصادي واللذان يعتبران من أهم مؤشرات الحكم الراشد المؤثرة في النمو الاقتصادي عكس بقية المؤشرات، هذه نتيجة تشير إلى فعالية كل من نوعية التنظيم والفاعلية الحكومية كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي، في حين لاحظنا وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير بين مؤشر الفاعلية الحكومية والنمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

**تصنيف JEL:** O47، F43، C01

### Abstract:

This study aims to show the relationship between the indicators of good governance and economic growth in Algeria during the period (1998-2018), using the ARDL autoregressive model. The study reached conclusions, the most important of which is the existence of a positive and significant relationship in the long term between the indicator quality of organization, Government effectiveness and economic growth, which are considered among the most important indicators of good governance affecting economic growth, unlike the rest of the indicators. This is a result indicating the effectiveness of both the quality of regulation and government effectiveness as a tool to stimulate economic growth, while we noticed a positive and moral relationship in the short term between the government effectiveness index and growth Economic.

**Keys words:** : Good Governance, Economic Growth, ARDL Model

**JEL classification codes:** O47; F43;C01

المؤلف المرسل: أحلام وفاء رماش، الإيميل: [ahlamwafa@centre-univ-mila.dz](mailto:ahlamwafa@centre-univ-mila.dz)

تمهيد:

تباينت الآراء من مدرسة إلى أخرى بخصوص دور الدولة في النمو الاقتصادي، حيث لا ينمو أي اقتصاد مهما كان قويا دون أن يكون هناك توازن بين القطاع الخاص والقطاع العام ويكون ملائم لطبيعة كل اقتصاد، ولا يتحقق هذا التوازن إلا بوجود دور فعال للدولة من خلال التوزيع العادل للثروات والتنافس العادل في الأسواق المحلية والأجنبية، فوجود الدولة يعتبر عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية، بناء دولة قانون، تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية المحيط من الأخطار والتحديات في مختلف الميادين أي إنشاء بيئة للحكم الرشيد، أما غياب الرقابة والمساءلة وعدم استقرار السياسي ونشوء بيئة مشبعة بالفساد تعمل على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية مما ينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي.

نتيجة لما سبق أخذت الجزائر على عاتقها مجموعة من الإصلاحات لمكافحة ظاهرة الفساد بشتى أنواعه باستخدام سياسات وتدابير حكومية تنطوي تحت إطار الحكم الرشيد بغية خلق بيئة مُحفز النمو الاقتصادي وتحد من ظاهرة الفساد. مما سبق يمكن طرح الإشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى تأثير مؤشرات الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2018 ؟

التساؤلات الفرعية:

وتقتضي معالجة وتحليل هذه الإشكالية طرح التساؤلات الآتية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية الحكومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية التنظيم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي والمساءلة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حكم القانون والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)؟

الفرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلاتنا الفرعية يتوجب علينا من خلال بحثنا اقتراح الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية الحكومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية التنظيم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي والمساءلة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حكم القانون والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018).

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:
- التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالحكم الرشيد والنمو الاقتصادي؛
- معرفة الدور الذي يلعبه الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي؛
- محاولة نمذجة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي.

## عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

### ADRL (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

#### الدراسات السابقة:

- دراسة صغري سيد علي (2020): اثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الفساد، ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي، في 13 دولة عربية باستخدام نموذج البانل الساكن. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن النموذج الأفضل لتقدير هو نموذج البانل الساكن، الفساد له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، لا يوجد تأثير بين مؤشر فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وبعد التعليم من المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- دراسة عبد الباري عياض ومُجد يحي بن ساسي (2018): أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في 20 دولة نامية، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والمتمثلة في التحليل الساكن ودراسة النماذج الثلاثة المتعلقة به (REM/ FEM/PRM)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة المدى بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.
- دراسة Paul Kagundu (2006): الموسومة بعنوان The Quality of Governance, Composition of Public Expenditures, and Economic Growth: An Empirical Analysis قامت هذه الدراسة على التحليل النظري والتجريبي لتأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على النمو الاقتصادي في الجزء الأول باستخدام نموذج (SUR) و (Dynamic panel GMM estimation)، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي، أما في الجزء الثاني فقد عاجلت الدراسة تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير قوي بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام.

#### ميزة الدراسة:

رغم توافق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج وتناول المتغيرات الدراسة إلا أنها تختلف في بعض الجوانب، حيث شملت الدراسات السابقة تحليل أثر الفساد ومؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في 13 دولة عربية باستخدام نموذج البانل الساكن، وتحليل أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في 20 دولة نامية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، بالإضافة إلى تحليل أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو والإنفاق العام باستخدام نموذج (SUR) و (Dynamic panel GMM estimation). بينما شملت هذه الدراسة تحليل مؤشر الفعالية الحكومية، نوعية التنظيم الرأي والمساءلة، حكم القانون، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018) باستخدام نموذج و الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

### 1 - مقارنة نظرية للحكم الراشد والنمو الاقتصادي:

أصبحت عملية تسريع التنمية والنمو الاقتصادي من بين القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة وخاصة الدول النامية التي تعاني من زيادة المخاطر والأزمات متعددة الجوانب مما ينعكس سلبا على خططها الإنمائية من جراء

غياب الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وكذا غياب المساءلة والشفافية... الخ، ومن هنا تأتي أهمية تطبيق آليات الحكم الرشيد من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

### 1-1 - الحكم الرشيد:

يعبر الحكم الرشيد أو الحكم الصالح عن ممارسة السلطة في جميع الأصعدة وتسيير أملاك الدولة والمجتمع ككل بما في ذلك إدارة أملاك الدولة، ولقد اتفق معظم الباحثين في تعريفه والذي يقوم على عدة آليات ومبادئ.

### 1-1-1 - تعريف الحكم الرشيد:

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بمصطلح الحكم الرشيد، ويمكن إيراد أهمها فيما يلي:

- تعريف البنك الدولي: قدم البنك الدولي أول تعريف لمصطلح الحكم الرشيد على أنه "السياسة التي تنتهجها الحكومة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة"، وقام البنك الدولي بتحديد ثلاث ميزات للحكم الرشيد وهي: شكل من أشكال النظام السياسي، العملية التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة أملاك الدولة بهدف تحقيق التنمية، قدرة الحكومات على التخطيط وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف مكلفة بما. (THOMAS G, 2000, p. 797)
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: "يشمل هذا التعريف دور الحكومة في تأسيس قواعد وإجراءات قانونية وبيئية ملائمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تقوية نشاطهم المهني وإستراتيجية توزيع العادل الثروات بغية تحقيق التنمية". (OECD, 1995, p. 14)

### 1-1-2 - مؤشرات الحكم الرشيد:

قام البنك الدولي بوضع ست معايير أو مؤشرات للحكم الرشيد، وهي: (Rachid, 2017, pp. 109-110)

- إبداء الرأي والمساءلة: يقيس هذا المؤشر قدرة مشاركة المواطنين في انتخابات حكومتهم والقرارات العامة، وحرية التعبير، كما يقيس استقلال وسائل الإعلام وحركة تأسيس جمعيات؛
- عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر المظاهر المتعلقة بزعزعة استقرار النظام السياسي من خلال طرق غير دستورية، أو من خلال مظاهر العنف المختلفة كالاضطرابات والانقلابات، الإرهاب ... الخ؛
- الفعالية الحكومية: يقيس مدى جودة الخدمات العامة أو الإدارة العامة، درجة جودة تطبيق الأنظمة في الحكومة وكذا مصداقية الالتزام بها، بما في ذلك قياس درجة نوعية الخدمة التي تقدمها الحكومة واستقلالها عن الضغوط السياسية؛
- سيادة القانون: يقيس مدى ثقة المتعاملين بالالتزام وتطبيق الأحكام والقواعد من طرف الحكومة والتي تبنى المجتمع، ودرجة كفاءة وعدالة النظام القضائي واحترام العقود الملزمة والاتفاقات؛
- نوعية التنظيم: أو ما يسمى بمراقبة الجودة التشريعات وتطبيقها، وقياس هذا المؤشر درجة قدرة الحكومة على اتخاذ القرار وصنع وتنفيذ سياسات فعالة التي تساهم في تعزيز وتنمية القطاع الخاص؛
- مكافحة الفساد: يقيس مدى سوء استخدام السلطة العامة أو المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية على حساب المصلحة العامة، بما في ذلك مختلف أنواع الفساد، والحد من ظاهرة استيلاء أصحاب المصالح الشخصية على أملاك الدولة.

## عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

### (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ADRL.

#### 1-2- النـمو الاقتصادي:

يحتل موضوع النمو الاقتصادي مكانة هامة في الدول المتقدمة والمتخلفة حيث يعتبر عنصر أساسي للرفاه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولقد اختلفت المفاهيم والنظريات المتعلقة بهذا المصطلح لاختلاف الرواد والمفكرين الاقتصاديين.

#### 1-2-1- تعريف النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء حول تعريف مصطلح النمو الاقتصادي، من بينها ما يلي:

- النمو الاقتصادي: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس هذا النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح". (حري مجد موسى، 2006، صفحة 268).

- النمو الاقتصادي: "هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها". (نزار سعد الدين، 2006، صفحة 43)

#### 1-2-2- نظريات النمو الاقتصادي:

حاولت النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تقديم الشروط الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق أهداف النمو.

- النظرية الكلاسيكية: ندى A. Smith في عام 1776 بتقسيم العمل أو التخصيص الإنتاجي وكيفية ربطه بعملية تكوين الثروة، ومن ثم بالميزة المطلقة في الأسواق التجارية في طار يسوده التفاوض، ويرى أن المدخرات (الأرباح) هي المصدر الأساسي في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي ويعتبره مفتاح للتقدم كما ندى بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد. أما دافيد ريكاردو فقد اهتم بالريع، واعتبر الزراعة (الكفاءة الإنتاجية للأرض) هي المصدر الرئيسي للدخل القومي والنمو الاقتصادي التي تساهم في تقديم الغذاء للسكان اعتمادا على قانون العوائد المتناقصة، كما أهمل دور التقدم التكنولوجي. (معروف، 2005، الصفحات 371-372)
- النظرية الكلاسيكية المحدثة: يمكن سرد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي وفقا للنظرية فيما يلي: (طالب مجد، 2004، الصفحات 184-185)

- النمو في قوة العمل: يعتمد الإنتاج بشكل كبير على كميات عنصر العمل، والزيادة في قوة العمل تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛
- النمو في رأس المال: بالنسبة لرأس المال البشري يمكن تحسينه من خلال الاستثمار في مختلف البرامج كالصحة والتعليم... الخ، كلها تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري وتزيد من إنتاجيته مما ينعكس ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي. أما التراكم في رأس المال المادي عن طريق الاستثمار يؤثر ايجابيا في حجم الإنتاج الكلي وعلى النمو السكاني في الإنتاج. ويسري قانون تناقص الغلة على عنصر رأس المال أيضا لأن النمو في رأس المال يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج.

- النظرية الكينزية: اهتم كينز باقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة، حيث يرى أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد التشغيل زاد حجم الدخل الكلي ومن أدواته: (هاني، 2015، الصفحات 55-56)

- الطلب الفعال: تحدث البطالة بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يستلزم الزيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار؛
- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار؛
- سعر الفائدة: هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد؛
- المضاعف الكينزي: يقوم على فرضيات ( وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).
- **نظرية دور الإطار المؤسساتي في النمو:** إن الإطار المؤسسي القانوني والاجتماعي والديني والسياسي يشجع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة.
- **نظرية دور الحكومة في النمو الاقتصادي:** تلعب الحكومة دورا هاما في النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للنظام الفعال من الأسواق الحرة وتوفير التنظيمات والقوانين البيئية الملائمة من أجل خلق روح المنافسة في الأسواق، وإبرام عقود وقوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام مالي ونقدي يضمن وجود عملة وطنية قوية ومستقرة. (طالب مجّد، 2004، صفحة 187).

### 1-3- العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي:

قام كل من "Daniel Kaufmann" و "Aart Kraay" سنة 2002 بدراسة العلاقة السببية بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي وكانت هذه الدراسة موسومة بعنوان "النمو دون إدارة الحكم". حيث تم قياس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في عام 1995 بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وفي عام 1985 بالدولار الأمريكي معدلة للاختلافات في القوة الشرائية، أما فيما يخص قياس مؤشرات الحكم الراشد خلال فترة (2000-2001) لعينة مكونة من 175 دولة، وقد توصلوا إلى النتائج التالية: (Daniel, 2002)

- وجود علاقة سببية طردية بين الحكم الراشد ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، أي كلما زادت مؤشرات الحكم الراشد تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، حيث تؤكد هذه النتيجة على أهمية الحكم الراشد للتنمية الاقتصادية؛
- وجود علاقة سببية عكسية بين الحكم الراشد ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفسرها بأن الدخل الفردي العالي لا يضمن الإدارة الرشيدة.
- وفي هذا سياق يتم التطرق إلى دور الذي تلعبه مؤشرات الحكم الراشد في النمو الاقتصادي: (أحمد جاسم مجّد، 2011، الصفحات 9-12)
- **الرأي والمساءلة:** يساعد هذا المؤشر رجال الأعمال على نقد السياسات الخاطئة للدولة ما، واتخاذ المواقف عند حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي ووضع قيود أمام رواج الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي؛
- **الاستقرار السياسي:** تعتبر المشاكل في الأحزاب والانقلابات والمنازعات الداخلية... الخ من العوامل الأساسية المساهمة في عدم الاستقرار السياسي حيث تؤدي إلى زيادة المخاطر في البيئة الاقتصادية في الدولة ما، مما ينتج عنها تراجع الاستثمار الأجنبي والمحلي، ومن ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي؛
- **الفعالية الحكومية:** تعني قدرة الحكومة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها ولا يمكن تحقيق هذا إلا بوجود نظام إداري ذو كفاءة عالية، ويجب أن يتمتع هذا النظام بالمهارات تمكنه من تسيير شؤون الدولة وإيجاد الآليات الشفافة في

## عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

### (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ADRL.

مختلف المجالات، وعدم التأثير بالضغط السياسية. فالديمقراطية الحقيقية تشجع المبدعين في مجال الأعمال لابتكار فعاليات وأنشطة اقتصادية جديدة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي؛

- **نوعية التنظيم:** في إطار وجهات نظر وأفكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة أصبحت قرارات المدراء والمبدعين في القطاع الخاص بمثابة الحجر الأساس في بيئة الأعمال مما يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي، لكن في الواقع العملي نجد أن المؤسسات التي تحكم في المجتمع لها تأثير قوي على التكاليف والفوائد الخاصة بالأنشطة الاقتصادية، وتعد القوانين والتعليمات الصحيحة التي تدعم وتحفز المنافسة والكفاءة من أهم القضايا التي تؤثر على الأداء الاقتصادي للمجتمعات. يمكن أن تعرقل القوانين والتعليمات في بعض الأحيان عملية إصلاح بيئة الأعمال ويترجم ذلك على شكل اخذ تراخيص ممارسة الأعمال والحكومة التي يتم من خلالها الإشراف على أنشطة القطاع الخاص كقانون العمل، القيود التجارية والضرائب المرتفعة، كل هذا يؤدي إلى زيادة في التكاليف الأولية لكل مشروع استثماري، وكلما زادت التكاليف كلما أدى إلى خروج مبتكري القطاع الخاص عن المشاركة في المشاريع الاستثمارية؛

- **سيادة القانون:** يعبر هذا المؤشر على مستوى احترام المواطنين ورجال الأعمال في بلد ما للمؤسسات القانونية التي تعمل على حل الخلافات في المجتمع، ولا يمكن للقانون أن يحكم المجتمع دون توفر الشروط التالية: حماية الأفراد المجتمع من أعمال السرقة والقسوة، محاسبة رجال الدولة عند قيامهم بأعمال تؤدي إلى اختلال التوازن في الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية ونظام قضائي قادر على حل النزاعات بسرعة وبكفاءة؛

- **مكافحة الفساد:** يعني الفساد الاستفادة من السلطة العامة واستغلالها من أجل تحقيق منافع شخصية سوف تلحق الإضرار بالمجتمع، وتفشي ظاهرة الفساد ينتج عنها التوزيع الغير العادل للموارد الطبيعية، وابتعاد الأفراد ذوي الكفاءات عن الإبداع والابتكار في الأعمال، ويعمل الفساد على خلق بيئة تمكن بعض رجال الأعمال الاستفادة من العلاقات الخاصة المشبوهة من متخذي القرار الإداري والاستفادة من الدعم الحكومي لتحقيق منفعة شخصية. ويعتبر الربع من أهم الأسباب المؤدية إلى تفشي ظاهرة الفساد.

### 2- دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1998 إلى 2018):

لتبيان العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث يمثل معدل النمو الاقتصادي GDP المتغير التابع في حين يمثل كل من مؤشر الرأي والمساءلة VC، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف PAAV، مؤشر الفعالية الحكومية GE، مؤشر نوعية التنظيم RQ، مؤشر سيادة القانون RL، مؤشر مكافحة الفساد CC المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و2018، وتم الحصول على هذه البيانات من قاعدة البنك الدولي ومؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكون من متغير تابع Y وعدد K ومن المتغيرات التفسيرية  $X_1, X_2, \dots, X_k$  على النحو التالي: (فلة، 2018، صفحة 12)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \dots + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_2 X_{1t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- C: الحد الثابت؛

- $\Delta$ : الفروق من الدرجة الأولى؛
  - $K$ : عدد المتغيرات؛
  - $q_1, q_2, \dots, q_k$ : فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة  $x_1, x_2, \dots, x_k$  على التوالي؛
  - $P$ : فترة إبطاء المتغير التابع  $Y$ ؛
  - $\beta$ : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
  - $\alpha$ : معامل العلاقة طويلة الأجل؛
  - $\varepsilon_t$ : حد الخطي العشوائي.
- كما سبق يمكن توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر الرأي والمساءلة  $VC$ ، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف  $PAAV$ ، مؤشر الفعالية الحكومية  $GE$ ، مؤشر نوعية التنظيم  $RQ$ ، مؤشر سيادة القانون  $RL$ ، مؤشر مكافحة الفساد  $CC$ )، وفق المعادلة التالية:

$$\Delta GDP_t = c +$$

حيث:

- $C$ : الحد الثابت؛
  - $\Delta$ : الفروق من الدرجة الأولى؛
  - $K$ : عدد المتغيرات؛
  - $p_1, p_2, p_3, p_4, p_5, p_6$ : فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة الرأي والمساءلة  $VC$ ، الاستقرار السياسي  $PAAV$ ، الفعالية الحكومية  $GE$ ، نوعية التنظيم  $RQ$ ، سيادة القانون  $RL$ ، مكافحة الفساد  $CC$  على التوالي؛
  - $P$ : فترة إبطاء المتغير التابع النمو الاقتصادي  $GDP$ ؛
  - $\beta$ : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
  - $\alpha$ : معامل العلاقة طويلة الأجل؛
  - $\varepsilon_t$ : حد الخطي العشوائي.
- ويمكن تلخيص خطوات تطبيق نموذج  $ARDL$  فيما يلي: (أحمد حسين، 2020)
- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية؛
  - تقدير نموذج  $ARDL$  وتحديد رتبة النموذج حسب معيار  $AIC$ ؛
  - إجراء اختبار الحدود  $Bound test$ ؛
  - استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل؛



## عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

### (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ADRL.

- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

#### 2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

لتطبيق منهجية ARDL يجب أولاً التأكد من متغيرات الدراسة مستقرة أو متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة الأولى  $I(1)$ ، أو مزيج بينهما، ويجب أن لا تكون أحد المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$ . (فلة، 2018، صفحة 12)

#### الجدول رقم 1: نتائج إختبار فليبس-بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level		GDP	CC	GE	PAAV	RL	RQ	VC
With Con...	t-Statistic	-2.4540	-1.6445	-1.4007	-1.8513	-2.2822	-0.6059	-2.5582
	Prob.	<b>0.1408</b>	<b>0.4426</b>	<b>0.5611</b>	<b>0.3467</b>	<b>0.1866</b>	<b>0.8484</b>	<b>0.1177</b>
With Con...	t-Statistic	-2.6372	-1.2665	-1.8459	-2.5910	-1.9383	-1.9356	-2.1335
	Prob.	<b>0.2694</b>	<b>0.8667</b>	<b>0.6440</b>	<b>0.2872</b>	<b>0.5977</b>	<b>0.5991</b>	<b>0.4978</b>
Without C...	t-Statistic	-1.1391	-1.0545	-1.9593	-2.0994	-1.2197	0.6412	-0.9647
	Prob.	<b>0.2228</b>	<b>0.2530</b>	<b>0.0500</b>	<b>0.0373</b>	<b>0.1963</b>	<b>0.8464</b>	<b>0.2876</b>
At First Difference		d(GDP)	d(CC)	d(GE)	d(PAAV)	d(RL)	d(RQ)	d(VC)
With Con...	t-Statistic	-5.7307	-4.0997	-3.6177	-4.4633	-2.8538	-3.7894	-3.5069
	Prob.	<b>0.0002</b>	<b>0.0057</b>	<b>0.0155</b>	<b>0.0027</b>	<b>0.0697</b>	<b>0.0109</b>	<b>0.0195</b>
With Con...	t-Statistic	-6.7015	-4.3642	-4.5593	-4.1369	-3.0120	-3.7792	-3.7796
	Prob.	<b>0.0002</b>	<b>0.0138</b>	<b>0.0095</b>	<b>0.0212</b>	<b>0.1545</b>	<b>0.0413</b>	<b>0.0412</b>
Without C...	t-Statistic	-5.8978	-4.0742	-3.4807	-3.7353	-2.8347	-3.6880	-3.6312
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.0072</b>	<b>0.0009</b>	<b>0.0011</b>

#### المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تبين نتائج الجدول رقم (01) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فليبس-بيرون (PP)، أن كل من الفعالية الحكومية GE والاستقرار السياسي PAAV مستقرة عند المستوى أو متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$ ، أما في يخص المتغيرات المتمثلة في النمو الاقتصادي GDP، الرأي والمساءلة VC، نوعية التنظيم RQ، سيادة القانون RL، مكافحة الفساد CC ليست مستقرة في المستوى  $I(0)$ ، وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت هذه المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الرتبة الأولى  $I(1)$  عند مستوى معنوية 5%. وبعد التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$ ، ومنه يمكن تطبيق منهجية ARDL.

#### 2-2- تحديد فترات الإبطاء الزمني ونتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to

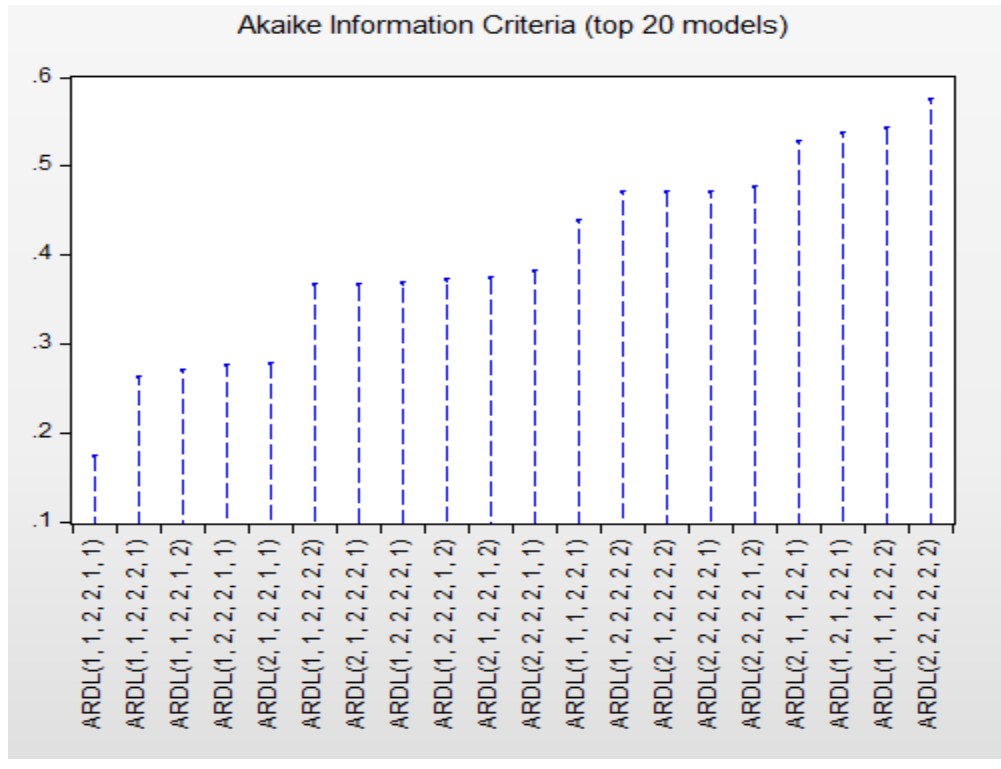
#### :Co-intégration

تم حذف مؤشر ضبط الفساد نظراً لوجود مشكلة التعدد الخطي (الارتباط القوي بينه وبين مؤشر حكم القانون)، مما أدى إلى آثار سلبية على نتائج نموذج المقدر لكن بعد حذفه تحسنت جودة النموذج.

- تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى:

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى ( $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$ ) للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وفقا لنموذج ARDL، تم استخدام معيار (Akaike) في تحديد رتبة النموذج وهو المعيار الأكثر شيوعا، الذي يعتمد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج الملائم في الدراسة (أحمد حسين، 2020)، وتبلغ هذه القيمة (0.17) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: فترات التباطؤ المثلى لنموذج ARDL



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

### 2-3- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Co-integration

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج يتم استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL من خلال الفرضيتين:

- الفرضية الصفرية: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

$$H_0: \partial_0 = \partial_1 = \partial_2 = \partial_3 = 0$$

- الفرضية البديلة: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

$$H_1: \partial_0 \neq \partial_1 \neq \partial_2 \neq \partial_3 \neq 0$$

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نقارن قيمة إحصائية لفيشر F-statistic

المحسوبة مع القيم الجدولية التي وضعها (Narayan 2005). ونميز هنا ثلاث حالات:

- إذا كانت قيمة F-statistic تقع أعلى من القيمة الجدولية العليا عند مستوى معنوية محدد، ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

## عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

### (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ADRL.

- إذا كانت قيمة F-statistic تقع بين القيمتين العليا والدنيا فإن نتيجة الاختبار تكون غير محددة؛
  - إذا كانت قيمة F-statistic تقع في مستوى أدنى من القيمة الجدولية الدنيا عند مستوى معنوية محدد، تقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. (المياء، 2017، الصفحات 134-135)
- أظهرت نتائج الجدول رقم (02) لاختبار الحدود أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر  $F = 28.90802$  وهي أكبر من القيم (الدرجة) الجدولية العليا عند مستويات معنوية 10%، 5%، و1%، ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع أما مؤشر الرأي والمساءلة VC، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف PAAV، مؤشر الفعالية الحكومية GE، مؤشر نوعية التنظيم RQ، مؤشر سيادة القانون RL، كمتغيرات مستقلة.

#### الجدول رقم 2: نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	28.90802	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	19	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
Finite Sample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews10

#### 2-4- تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج (ARDL):

نتطرق في هذا العنصر إلى تقدير انحدار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL وإجراء الاختبارات القياسية لتأكد من سلامة النموذج.

#### 2-4-1- انحدار التكامل المشترك:

تبين نتائج انحدار التكامل المشترك، أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة معنوية احصائياً ( $P=0.000294$ )، بالإضافة الى ذلك تبلغ قيمة معامل  $R^2=0.991215$  مما يعني أن المتغيرات المستقلة (X) تفسر 99.12% من التغير في النمو الاقتصادي (Y)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

## الجدول رقم 3: تقدير المخاطر التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP  
Method: ARDL  
Date: 12/17/20 Time: 00:32  
Sample (adjusted): 2000 2018  
Included observations: 19 after adjustments  
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GE PAAV RL RQ VC  
Fixed regressors: C  
Number of models evaluated: 486  
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.541145	0.102532	5.277806	0.0033
GE	15.22294	2.185175	6.966462	0.0009
GE(-1)	12.25756	1.924869	6.367996	0.0014
PAAV	-0.731163	0.740979	-0.986753	0.3691
PAAV(-1)	-6.261732	1.844774	-3.394308	0.0194
PAAV(-2)	-1.894423	0.746306	-2.538400	0.0520
RL	-9.017675	1.275190	-7.071630	0.0009
RL(-1)	2.878724	1.549840	1.857433	0.1224
RL(-2)	-13.19150	1.347971	-9.786189	0.0002
RQ	-5.832941	1.207561	-4.830349	0.0048
RQ(-1)	8.263991	1.186867	6.962861	0.0009
VC	-2.013426	1.946824	-1.034211	0.3484
VC(-1)	5.712734	2.558622	2.232739	0.0759
C	-3.784649	1.940057	-1.950793	0.1086

R-squared	0.991215	Mean dependent var	3.673684
Adjusted R-squared	0.968375	S.D. dependent var	1.383973
S.E. of regression	0.246119	Akaike info criterion	0.172684
Sum squared resid	0.302874	Schwarz criterion	0.868586
Log likelihood	12.35950	Hannan-Quinn criter.	0.290458
F-statistic	43.39704	Durbin-Watson stat	2.188268
Prob(F-statistic)	0.000294		

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews10

## 2-4-2- اختبارات التشخيص للنموذج:

لتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الاقتصادية تم إجراء اختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي:

## الجدول رقم 4: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

## Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.109537	Prob. F(2,3)	0.8997
Obs*R-squared	1.293049	Prob. Chi-Square(2)	0.5239

## المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول رقم (04) اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الذي يكشف عن

مشكلة الارتباط الذاتي أن قيمة الاحتمالية لفيشر الحسوبة F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- اختبار عدم ثبات التباين عدم وجود مشكلة:

# عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ADRL.

الجدول رقم 5: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

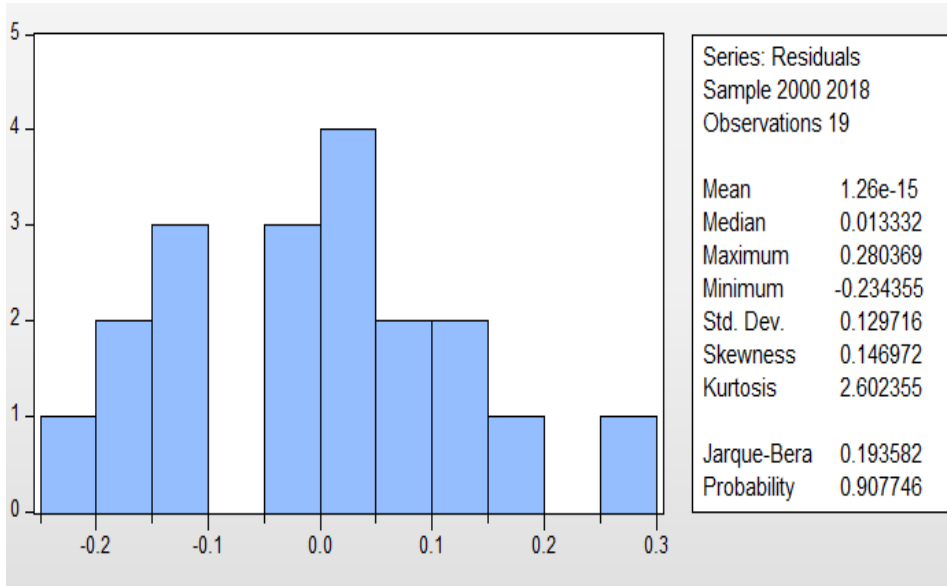
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.786096	Prob. F(13,5)	0.6668
Obs*R-squared	12.75790	Prob. Chi-Square(13)	0.4667
Scaled explained SS	0.707849	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

## المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول رقم (05) اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey الذي يفحص ثبات تباينات الأخطاء أن قيمة الاحتمالية لفيشر F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- اختبار توزيع البواقي:

## الشكل رقم 2: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



## المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الشكل رقم (02) اختبار توزيع البواقي أن احتمالات إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

## 5-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدى وفقا لنموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة المدى من خلال اختبار الحدود، يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير المدى سالب ومعنوي ECM. (أحمد حسين، 2020)

## الجدول رقم 6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2, 1, 1)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 12/17/20 Time: 00:41  
 Sample: 1998 2018  
 Included observations: 19

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GE)	15.22294	0.938800	16.21531	0.0000
D(PAAV)	-0.731163	0.421174	-1.736010	0.1431
D(PAAV(-1))	1.894423	0.299425	6.326877	0.0015
D(RL)	-9.017675	0.550755	-16.37329	0.0000
D(RL(-1))	13.19150	0.478641	27.56033	0.0000
D(RQ)	-5.832941	0.515930	-11.30568	0.0001
D(VC)	-2.013426	0.690528	-2.915778	0.0332
CoIntEq(-1)*	-0.458855	0.021747	-21.09937	0.0000
R-squared	0.990602	Mean dependent var	-0.047368	
Adjusted R-squared	0.984621	S.D. dependent var	1.338062	
S.E. of regression	0.165934	Akaike info criterion	-0.458895	
Sum squared resid	0.302874	Schwarz criterion	-0.061237	
Log likelihood	12.35950	Hannan-Quinn criter.	-0.391595	
Durbin-Watson stat	2.188268			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

## المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تبين نتائج الجدول رقم (06) تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة عدوة (المتغير التابع) النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل، حيث تبلغ قيمة هذا المعامل  $(0.458855) = \text{CoIntEq}(-1)$ ، وهو معنوي إحصائياً ( $P=0.00000$ ) عند مستوى 5% وبإشارة سالبة (-)، ما يؤكد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ  $(-0.458855)$  أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 1.35%، أي عند انحراف أو اختلال المتغير التابع النمو الاقتصادي عن القيمة التوازنية في الفترة  $(t-1)$  سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة  $(t)$  بنسبة 0.45%.

تبين نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ما يلي:

- هناك تأثير إيجابي لمؤشر الفعالية الحكومية GE على نمو الاقتصادي GDP وذو معنوية إحصائية في الأجل القصير، حيث أن الزيادة من الفعالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 15.22294؛
- مؤشر الاستقرار السياسي PAAV سالب وغير معنوي فهو يثبت وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث أن زيادة بوحدة واحدة في الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.731163 في الأجل القصير؛
- يؤثر مؤشر حكم القانون RL بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل القصير، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من حكم القانون يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 9.017675؛
- يؤثر مؤشر نوعية التنظيم RQ بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل القصير، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من نوعية التنظيم يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 5.832941؛

## عنوان المقال: أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

### (1998-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ADRL.

- يؤثر مؤشر الرأي والمسائلة VC بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل القصير، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من مؤشر الرأي والمسائلة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 2.013426.
- ولتحليل العلاقة طويلة المدى يمكن التعبير عنها وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم (07):

#### الجدول رقم 7: تقدير علاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	59.88929	17.62320	3.398322	0.0193
PAAV	-19.36847	5.004138	-3.870491	0.0118
RL	-42.12759	12.49086	-3.372672	0.0198
RQ	5.298079	1.158016	4.575136	0.0060
VC	8.062043	3.825785	2.107291	0.0889
C	-8.248030	5.669313	-1.454855	0.2055

EC = GDP - (59.8893\*GE -19.3685\*PAAV -42.1276\*RL + 5.2981\*RQ + 8.0620\*VC -8.2480 )

#### المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يمكن التعبير العلاقة طويلة المدى عنها وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم (07):

$$\text{Cointeq} = \text{GDP} - (59.8893 * \text{GE} - 19.3685 * \text{PAAV} - 42.1276 * \text{RL} + 5.2981 * \text{RQ} + 8.0620 * \text{VC} + 0.0539)$$

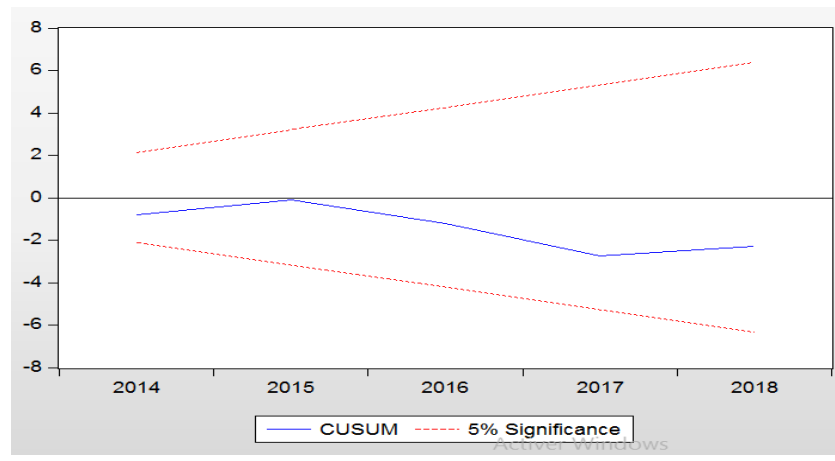
نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه ما يلي:

- مؤشر الفعالية الحكومية GE يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة من الفاعلية الحكومية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 59.88929؛
- مؤشر الاستقرار السياسي PAAV معنوي لكن سالب فهو يثبت وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث أن زيادة بوحدة واحدة في الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 19.36847 في المدى الطويل؛
- يؤثر مؤشر سيادة أو حكم القانون RL بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من سيادة القانون يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 42.12759؛
- يؤثر مؤشر نوعية التنظيم RQ بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من نوعية التنظيم يؤدي إلى النمو الاقتصادي بـ 5.298079؛
- يؤثر مؤشر الرأي والمسائلة VC بشكل إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي GDP في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من مؤشر الرأي والمسائلة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 8.062043.

## 6-2 - اختبار الاستقرار الهيكلي:

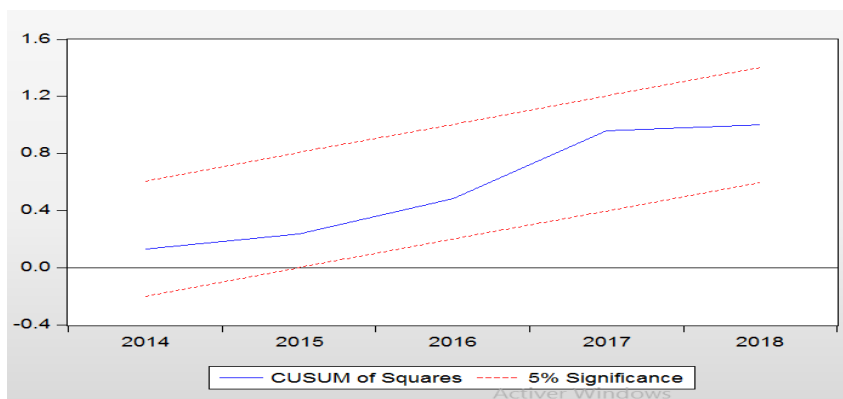
للتحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للعلاقة القصيرة المدى وطويلة المدى وفق نموذج ARDL تم استخدام اختبار لمجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، فإذا كان التمثيل البياني يقع داخل حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% يتم قبول الفرضية الصفرية أي جميع المعاملات المقدرة مستقرة. (مُجد، 2016، صفحة 14)

## الشكل رقم 3: المجموع التراكمي لتكرار البواقي



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

## الشكل رقم 4: المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لكل من نتائج المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، أن شكلين عبارة خطين وسطين داخل حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على استقرار المعاملات القصيرة والطويلة الأجل وترفض الفرضية البديلة، أي وجود استقرار هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة.



- وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير بين مؤشر الفعالية الحكومية والنمو الاقتصادي؛
- هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفعالية الحكومية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أنه يبقى ضعيف في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى وهذا راجع إلى تفشي ظاهرة الفساد وغياب الكفاءات، وبتالي نرفض صحة الفرضية الأولى، ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وهذا ما يتمشى مع النظرية الاقتصادية؛
- مؤشر نوعية التنظيم هو العامل الأكثر تأثيرا بالإيجاب ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لكنه يبقى ضعيف في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى وهذا راجع إلى عدم تحقيقها تقدما ملموسا في مجال الخوصصة وهيمنة القطاع العام، وتفشي ظاهرة المحسوبية والبيروقراطية وعدم الشفافية ما يشكل الكابح الأول للاستثمار، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، وهذا ما يتمشى مع النظرية الاقتصادية؛
- أما بالنسبة للرأي والمساءلة فتربطه علاقة إيجابية ضعيفة غير معنوية مع النمو الاقتصادي بالمقارنة مع المؤشر السابق ذكره، وهذا راجع إلى تفشي ظاهرة الفساد في عمق الدولة وانسداد كل قنوات التعبير مما يعطي الشعوب حق المعرفة والمساءلة، وبتالي نرفض صحة الفرضية الثالثة، وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛
- عدم استقلالية القضاء وكذا عدم التزام المسؤولين بالقوانين واستعمال المحسوبية من أجل تفادي المحاسبة أدى إلى بروز علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشر حكم القانون والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أدى إلى استفحال الفساد ونقص الثقة بين المواطن والحكومة، وهو ما تعكسه النتائج حيث جاءت العلاقة عكسية بين المؤشرين، وبتالي نرفض صحة الفرضية الرابعة، وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛
- كما يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، نرفض صحة الفرضية الخامسة، وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

#### الخلاصة:

رغم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل ترسيخ الديمقراطية وإرساء معايير الحكم الراشد إلا أنها تصنف في المراتب الأخيرة في قائمة الدول الأقل فسادا الصادرة من طرف منظمة الشفافية العالمية والبنك الدولي، وهذا راجع الى عدة إعتبارات منها عدم استقلالية القضاء، انعدام الشفافية وإنسداد كل قنوات التعبير، نقص الثقة بين المواطن والحكومة، هيمنة القطاع العام وتمهيش القطاع الخاص، تفشي مظاهر البيروقراطية والرشوة والفساد في الأوساط الادارية كل هذه العوامل تساهم في إعاقة النمو والتنمية الاقتصادية.

#### الهوامش والمراجع:

1. Thomas G. Wiss, Governance, Good Governance And Global Governance: Conceptual And Actual Challenger, Third World Quarterly , Vol 21 N 05, 2012, P 797.

2. OECD, Participatory Development and Good Governance, Paris: OECD, 1995, p14, consultation 12/11/2020, <https://www.oecd.org/dac/accountable-effective-institutions/31857685.pdf>
3. Rachid MIRA, Ahmed HAMMADACHE, Good Governance and Economic Growth: A Contribution to the Institutional Debate about State Failure in Middle East and North Africa, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, vol 11, N 3, p 109-110.
4. حربي مُجّد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 268.
5. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 43.
6. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص: 371-372.
7. طالب مُجّد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص: 184-185.
8. هاني حلاوة، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2015. ص: 55-56.
9. طالب مُجّد عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 187.
10. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Growth Without Governance, The World Bank, 2002, consultation 12/11/2020, [http://documents1.worldbank.org/curated/en/811781468766468180/102502322\\_20041117182004/additional/multi0page.pdf](http://documents1.worldbank.org/curated/en/811781468766468180/102502322_20041117182004/additional/multi0page.pdf)
11. أحمد جاسم مُجّد المطوري، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة العراق، العدد 19، 2011، ص: 9-12.
12. غيدة فلة، غيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال فترة (1980-2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، العدد 03، 2018، ص: 12.
13. أحمد حسين بنال، التكامل المشترك وفق ARDL Cointegration مع التطبيق في EVUES، تاريخ التصفح 2020/11/12، [https://www.researchgate.net/publication/341981066\\_altkaml\\_almshtrk\\_wfq\\_mnhjyt\\_ardl\\_m\\_alttbyq\\_ARDL\\_Cointegration\\_test\\_in\\_Eviews](https://www.researchgate.net/publication/341981066_altkaml_almshtrk_wfq_mnhjyt_ardl_m_alttbyq_ARDL_Cointegration_test_in_Eviews)
14. غيدة فلة، غيدة فوزية، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
15. أحمد حسين بنال، مرجع سبق ذكره.
16. لمياء عماني، مُجّد زكريا بن معزو، قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب-دراسة تجريبية بإعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 17، 2017، ص: 134-135.
17. أحمد حسين بنال، مرجع سبق ذكره.
18. مُجّد شايب الراس، واخرون، تقدير محددات الناتج الداخلي الخام في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL للفترة (1970-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة بجي فارس بالمدينة، 2017، العدد 01، ص: 14.